برسالته التصديق بجميع ما جاء به فعند التحقيق يدخل في قولنا محمد رسول الله
الايمان بجميع الكتب الالهية اي ما يتعلق بالاله وجميع النبوات اي ما يتعلق
بالانبياء وجميع السمعيات من سؤال القبر وعذابه والجنة والنار وغير ذلك قوله
كلمة تاكيد للمجموع المستفاد من جميع قوله ويؤخذ منه وجوب صدق الرسل اي
لانه صلى الله عليه وسلم جاء بذلك ويلزم من التصديق برسالته التصديق بجميع
ما جاء به وتصريح المص هنا بوجوب الصدق واستحالة الكذب واشاراته الى استحالة
الخيانة والكتمان بقوله واستحالة فعل المنهيات كلها ويلزم من استحالة الخيانة
وجوب الامانة ومن استحالة الكتمان وجوب التبليغ فعلم من ذلك الواجب في حق
الرسل وكذا المستحيل وسيذكر الجائز قدر قوله واستحالة المكذب عليهم من عطف اللازم
على الملزوم لانه يلزم من وجوب الصدق استحالة الكذب كما لا يخفى قوله والا لم يكونوا الخ
اي والا يجب الصدق لهم ويستحيل الكذب عليهم لم يكونوا الخ ووجه ذلك ان الله تعالى اخبر بصدقهم
بخلق المعجزات على ايديهم ويجاز ان يكون خبره تعالى عن علمه وهو عالم بكل شيء فيلزم من ذلك
وجوب الصدق لهم واستحالة الكذب عليهم قوله العالم بالخفيات قد اشارة الى باقي وجه
الملازمة في قوله والا لم يكونوا الخ لانهم والخفيات غوامض الامور وكلاتها ولا تخفى انه
اذا كان عالما بالخفيات كان عالما بالجليات الظاهرات من باب اولى وتقسيم الامور الى
خفيات وجليات انما هو بالنسبة الينا واما بالنسبة اليه تعالى فكل الامور جليات على
حد سواء قوله واستحالة فعل المنهيات كلها اي الشاملة للخيانة والكتمان ويلزم من
استحالة الخيانة وجوب الامانة ومن استحالة الكتمان التبليغ وقد صرح قبل بوجوب
الصدق واستحالة الكذب عليهم ولعل المص انما فعل ذلك لان مدار الرسالة على الاخبار عن
الله فاحتاج الى ذكر ما يتعلق بالخبر وهو الصدق والكذب بالمطابقة تجلان غيرهما
وايضا اللفظ الذي ذكره يدل على مستحيلين وهما الخيانة والكتمان وعلى واجبين وهما
الامانة والتبليغ فكان اخصر من ذكر الواجبين ثم المستحيلين قوله باقوالهم اي بقوله
صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وقوله بافعالهم كتوضيه صلى الله عليه وسلم وغسله

وقوله

وقوله وسكوتهم اي كسكوته صلى الله عليه وسلم عليا عن عمر لما قال بحضرته احلت لنا ميتة ودمان
السمك والجراد والكبد والطحال فانه صلى الله عليه وسلم وهو لا يقر على خطا وان صدر من غير مكلف
لانه السكوت عليه واذا لم يأثم بوهم من جهل حكم ذلك جوازه نعم ان كان من صدر عنه كان كافرا
علمت معاندته له صلى الله عليه وسلم والحال لا يحتمل النسخ لم يدل سكوته على جوازه قوله
فيلزم ان لا يكون الخ لانه لو علم الله تعالى انه يكون فيها مخالفة لامره تعالى لما ارسلهم ليعلموا الخلق
باقوالهم وافعالهم وسكوتهم ولا كان الله تعالى امرا بالاقتداء بهم في تلك المخالفة وهو باطل لانه
تعالى لا يامر الا بالطاعة قوله على سبيل وجه والمراد بالوجه هنا الموجه بدو هو الاحكام التي جاءت بها
الرسل قوله ويؤخذ منه جواز الاعراض الخ انما اثبت له الرسالة لا الالوهية والملكية وكذلك
اخوانه المرسلون ومع ذلك يعتنع في حقهم الامر بقدح في مرتبة الرسالة وتملك الاعراض لا قدح فيها
كما اشار لكن كذلك بقوله اذ ذاك لا يقدح في رسالتهم اي وكلها لا يقدح فيها فهو جائز قوله اذ ذاك لا
يقدح الخ تعليل لجواز الاعراض البشرية وفي بعض النسخ لان ذلك لا يقدح لا يطعن ولا ينقص ولما
كان القدح لا يقتضي زيادة علو منزلتهم اضرب عنه بقوله بل ذاك مما يزيد فيها واسم الاشارة
للجواز لكن المراد منه الجواز الوقوعي لان الذي يزيد في ذلك هو الوقوع بالفعل لا مجرد جواز
الوقوع قوله بل ذاك مما يزيد الخ لانه اما ان يقارنه قصد الشرع كما في النكاح او قصد التقوي
على العبادة كما في الاكل او طاعة الصبر كما في المرض ونحوه واختلف هل الثواب على الحامل على
الصبر عليها فذهب العز ابن عبد السلام في طائفة الى الثاني لان الثواب انما يكون على طاعة العبد
والمصاب لا صنع له فيها وذهب الجمهور الى الاول لقوله تعالى ذلك بانهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا
مخمصة الى ان قال الا كتب لهم به عمل صالح ولخبر مسلم عن عائشة مرفوعا ما من مسلم يشاك شوكة
فما فوقها الا كتب له بها درجة ومحيت عنه بها خطيئة واعلم ان الصبر ثلاثة اقسام احدها الصبر على
العبادة وهو اعلاها وثانيها الصبر على المصاب وحرارتها وثالثها الصبر على المعاصي ولذتها
قال الضحاك سؤ في السوق وراي ما يكتبه ولا تقدر عليه فصبر واحتسب كان خيرا من الف دينار
ينفقها كلها في سبيل الله وقال ابو سليمان الدراني تنفق قنطارا ذهبا ولا تقدر ان تصل الى ما وصل
عنه قوله بها اي في علو منزلتهم وانما انث الضمير لاكتسابه التانيث من المضاف اليه قوله فهو بان

Copy Binding University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)